الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

يوروموني الكويت.. 26 سبتمبر المقبل

يعقد مؤتمر يوروموني الكويت دورته التاسعة بتاريخ 26 سبتمبر 2017 في مدينة الكويت برعاية ومشاركة وزارة المالية وحضور مستثمرين وصناع قرار ووسطاء، سيناقشون مختلف الفرص والتحديات التي تخلقها مبادرة الحكومة تحت شعار «كويت الجديدة». ويتخلل المؤتمر نقاشات في جلسات حوارية حول مواضيع اقتصادية محورية، يشارك فيها متحدثون رياديون من القطاع الحكومي والأعمال وقطاع الاقتصاد والمال.

رغم تراجع النفط واتجاه أغلب دول الخليج لتقليص ودائعها بالنظام المصرفي

لماذا تواصل الحكومة رفع ودائعها بالبنوك؟

تحقيق الاستقرار المالي.. زيادة ثقة المودعين.. قدرة أكبر للتمويل.. دعم قوة الدينار

تراجع الودائع الحكومية بالسعودية وقطر بنسب كبيرة تخطت 10٪ سنوياً

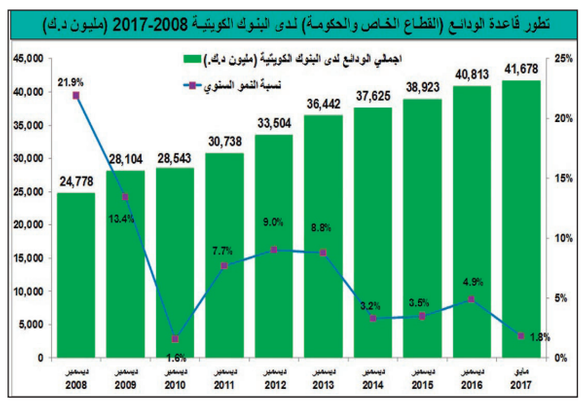

المحلل المالي

اتخذت الودائع الحكومية لدى البنوك الكويتية مسارا صعوديا خلال العامين الماضيين، بالتزامن مع أزمة تهاوي أسعار النفط بهدف تعزيز قاعدة الودائع لدى البنوك والحفاظ على الاستقرار المالي وثقة المودعين وزيادة قدرة وطاقة البنوك المحلية على التمويل وضمان استمرار قوة سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

وبدأ المسار الصعودي منذ العام 2015، حيث ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 10,2٪ لتسجل 5,88 مليارات دينار نهاية السنة أو ما يعادل 15٪ من إجمالي قاعدة الودائع لدى البنوك (قطاع خاص + حكومي) التي سجلت نهاية عام 2015 والبالغة 38,92 مليار دينار.

وبنهاية عام 2016، ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 13,6٪ (ما يعادل ارتفاعا قدره 800 مليون دينار) لتسجل 6,7 مليارات دينار وشكلت 16,4٪ من قاعدة ودائع البنوك الكويتية التي بلغت 40,81 مليار دينار نهاية السنة.

واستمرت الودائع الحكومية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017 في الارتفاع لتسجل نموا على أساس سنوي نسبته 13,4٪ وبلغت 6,91 مليارات دينار (23 مليار دولار) بارتفاع منذ بداية السنة قدره 234 مليون دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي برغم انخفاض حصتها نسبيا إلى 94,4٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في مايو 2017 مقارنة مع 96,6٪ من إجمالي القطاع الحكومي في مايو 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5,6٪ مقارنة مع 3,4٪ في مايو 2016.

زادت مليار دينار منذ 2015 لتشكل 16,4٪ من قاعدة الودائع

النمو عوض تباطؤ نمو ودائع القطاع الخاص منذ 2014

تباطؤ نمو ودائع القطاع الخاص

وتأتي ارتفاعات الودائع الحكومية لدى البنوك الكويتية بالتزامن مع تباطؤ نمو ودائع القطاع الخاص على مدى الأربع سنوات الماضية حيث شهدت مسارا هابطا في وتيرة النمو من 10٪ في عام 2013 إلى 3٪ خلال عام 2014 إلى 2,2٪ خلال عام 2015، الا انها خالفت الاتجاه في 2016 بعد تسجيلها نموا سنويا في عام 2016 نسبته 3,3٪.

وتشكل ودائع القطاع الخاص المصدر الرئيسي لقاعدة البنوك الكويتية من الودائع ومصادر التمويل ونتيجة انخفاض معدل أسعار الفائدة السنوية على ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الكويتية لكل فترات الاستحقاق خلال السنوات الـ5 الماضية لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2002 عند مستوى 1,5٪ خلال عامي 2014 و2015.

وارتفعت بعدها ودائع القطاع الخاص إلى 1,62٪ خلال عام 2016، حيث شهدت السنوات الثلاث 2014 و2015 و2016 تباطؤ في نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي إلى 3,2٪ و3,5٪ و4,9٪ على التوالي من 8,8٪ لعام 2013 لتسجل نهاية عام 2016 نحو 40,81 مليار دينار.

أما خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017 فقد شهدت قاعدة الودائع المزيد من التباطؤ حيث ارتفعت بنسبة 1,8٪ على أساس سنوي لتسجل 41,7 مليار دينار (137 مليار دولار).

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 32,3 مليار دينار في 2017، تمثل 92,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها البالغة 89,4٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو 2016.

تباطؤ خليجي

وعلى عكس الكويت، انخفضت ودائع القطاع العام في قطر خلال عام 2016 وعلى أساس سنوي بنسبة 11٪ لتسجل 186 مليار ريال قطري (49,5 مليار دولار) وساهمت بنحو 34٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك القطرية التي بلغت 544 مليار ريال قطري (145 مليار دولار). أما خلال شهر مايو 2017 فقد ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 2,2٪ على أساس سنوي لتسجل 200,2 مليار ريال قطري (53,3 مليار دولار).

أما في السعودية فقد انخفضت ودائع الهيئات الحكومية خلال عام 2016 بنسبة 10٪ لتسجل 312,5 مليار ريال سعودي (83,3 مليار دولار) وشكلت 19٪ من قاعدة ودائع القطاع المصرفي السعودي، وذلك نتيجة سحب الحكومات جزءا من ودائعها لتمويل العجز المالي بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط وبالتالي إيراداتها النفطية، وارتفعت خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام 2017 بنسبة 1,5٪ لتسجل 337,6 مليار ريال (90 مليار دولار).

وفي الإمارات ارتفعت الودائع الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية خلال عام 2016 بنسبة 1,6٪ لتسجل 367,7 مليار درهم إماراتي (100 مليار دولار) وشكلت 23,5٪ من إجمالي الودائع البنكية التي بلغت نهاية عام 2016 نحو 1,56 تريليون درهم إماراتي (425 مليار دولار). وأيضا ارتفعت بنسبة 13,6٪ خلال الأشهر الـ 5 الأولى من السنة الحالية لتسجل 410,6 مليارات درهم إماراتي (112 مليار دولار).

عمليات الاندماج المصرفية تعود بالفائدة على المستثمرين الكويتيين

أكد احد التقارير البحثية وجود مجموعة من الفرص الاستثمارية الايجابية للمستثمرين الكويتيين المهتمين بالاستثمار في البورصات واسواق المال وخاصة ببورصتي الكويت والسعودية مع زيادة التوقعات بترقية بورصتي الكويت والسعودية لمؤشر فوتسي للاسواق الناشئة والبورصة السعودية لمؤشر MSCI اضافة الى التوقعات بقرب الانتهاء من اندماجات مصرفية بالسوقين تدفع اداء السوق والقطاع المصرفي الاكبر بالبورصتين خلال الاشهر القليلة المقبلة.

واشار تقرير بنك سيكو البحريني الى ان هناك سيولة وفيرة لدى المستثمرين في ظل التراجع الذي شهدته الاسواق المحلية في الاونة الاخيرة واضطراب المشهد بالاسواق العالمية وهو ما يدفع لتوجيهها لفرص استثمارية بالاسواق المالية

وذكر التقرير ان الأخبار الإيجابية على هذا الصعيد سوف تجتذب مديري الصناديق النشطين الى الاستثمار المبكر في السوق.

ومن المتوقع أن تكون الشركات المدرجة ذات القيمة الرأسمالية العالية هي أكبر المستفيدين من هذه التدفقات، في ظل تداول أسهم هذه الشركات عند تقييمات مغرية بالنسبة لتقييماتها العادلة وتحقيق أداء عال بصفة عامة.

وعلى صعيد السوق السعودي تتوقع سيكو استفادة الكثير من الأسهم من مؤشرات الانتعاش الاقتصادي، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الإصلاحات الهيكلية والتي تشمل:

- تحسن ملموس في الإيرادات بعد عامين إلى ثلاثة أعوام شهدت خلالها انخفاضا.
- زيادة الأرباح الموزعة مع تحسن التدفقات النقدية للشركات.
- المزيد من تيسير قوانين المستثمر الأجنبي من قبل هيئة السوق المالية.
- الطرح الأولي العام لشركة أرامكو السعودية والتي تعتبر أكبر منتج للنفط في العالم.

وذكر التقرير أن تأثير انخفاض أسعار النفط كان صعبا للغاية على الاقتصادات المحلية على مدى الثلاث سنوات الماضية. وقد لجأت الشركات الذكية إلى خفض التكاليف والاستحواذ على حصة أكبر في السوق. هذا إلى جانب توافر بعض الفرص الانتقائية في الشركات التي نجحت في التغلب على ظروف السوق كشركات الاتصالات والشركات الاستهلاكية. كما أن عمليات الاندماج المصرفية سوف تعود بالفائدة على المستثمرين الكويتيين أيضا.

يجدر الذكر، أن إدراج شركة أرامكو وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والحد من الدعم تمثل بعض الإنجازات الرئيسية التي سوف يتابعها السوق عن كثب خلال العامين القادمين. ولاشك أن مثل هذه الإصلاحات والإجراءات لن تساعد في تحسين المرونة المالية للحكومة فحسب، بل ستضمن أيضا الاستفادة من الأسواق المالية بشكل أكثر فعالية فيما يتعلق بتخصيص رأس المال مثلما هو الحال في الدول المتطورة. وسيبقى نمو وتطور الأسواق المالية إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة.

الترقي لمؤشرات عالمية يزيد من جاذبية السوق لاستثمارات الصناديق والمؤسسات

أخبار البورصة

«موديز» تثبت التصنيف الائتماني لـ «الخليج للتأمين»

ثبتت وكالة موديز التصنيف الائتماني لمجموعة الخليج للتأمين على مستوى «A3» للقوة المالية للتأمين مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ويعبر تصنيف القوة المالية للتأمين عن رأي الوكالة في قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في المواعيد المحددة، كما تعكس ايضا الخسارة المالية المتوقعة التي قد تعاني منها شركات التأمين في حالة عدم القدرة على السداد.

وبالتالي يعكس تصنيف القوة المالية للتأمين الخاص بمجموعة الخليج للتأمين عند المستوى A3، القدرة القوية للمجموعة على سداد مستحقات والتزامات حملة الوثائق في مواعيدها المحددة.

وتشير النظرة المستقبلية المستقرة لمجموعة الخليج للتأمين الى الاحتمال الضعيف لتغيير التصنيف الائتماني على المدى المتوسط.

ويعكس التصنيف الائتماني للمجموعة وضع الشركة القوي ومكانتها الريادية، وايضا علامتها التجارية الراسخة في المنطقة، بالإضافة الى قوة واستمرارية ربحيتها، كما تتمتع المجموعة برسملة جيدة مدعومة بالاسلوب الاداري القوي الذي نجح في تنفيذ نظام حصين ومتطور لإدارة المخاطر.

كما تعكس النظرة المستقرة للتصنيف توقعات وكالة موديز بأن تستمر مجموعة الخليج للتأمين بالتمتع بمكانتها الجيدة وعلامتها التجارية في أسواقها الرئيسية، بالإضافة الى محافظتها على الرسملة الجيدة وتحقيقها نتائج قوية. وتعكس النظرة المستقرة للتصنيف توقعات موديز بأن تستمر مجموعة الخليج للتأمين بالتمتع بمكانتها الجيدة في اسواقها الرئيسية، بالاضافة الى محافظتها على الرسملة الجيدة وتحقيقها نتائج قوية.

تابعة لـ «الصالحية» وقّعت عقد تسهيلات ائتمانية مع بنك محلي بـ 10 ملايين دينار

أفادت شركة الصالحية العقارية بأن شركة العاصمة العقارية التابعة لها بنسبة 99,7٪، وقعت عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية المحلية.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، وقعت عقود عامة (تورق) بقيمة 10 ملايين دينار تسدد على 7 سنوات وتستخدم في تمويل بناء مشروع العاصمة.

وأضافت أنه سيتم رسملة تكلفة التمويل من عقد التسهيلات المصرفية حتى انتهاء المشروع، وعند الانتهاء من المشروع في 2020 سيتم الاعتراف بهذه المصاريف كتكاليف تمويل إسلامي في قائمة الأرباح والخسائر.

27٪ نمو أرباح «الآبار» بالربع الأول

أظهرت البيانات المالية لشركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة ارتفاع أرباح الربع الأول المنتهي في 30 يونيو 2017 بنسبة 27٪.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، أن أرباح الفترة بلغت 500 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 392 ألف دينار للربع الأول من العام الماضي.

وقالت الشركة في البيان، إن ارتفاع نتائج الفترة يعود إلى تحسن في أداء بعض عقود «آبار» مع شركة نفط الكويت.

البورصة: إيقاف سهم «مينا» اعتباراً من اليوم

أعلنت بورصة الكويت بأنه تم وقف التداول في أسهم شركة مينا العقارية «مينا» اعتبارا من اليوم «الاثنين» 21 أغسطس 2017 لعدم قيام الشركة بعقد جمعيتها العامة العادية السنوية التالية لانتهاء السنة المالية وذلك تطبيقا لقانون قواعد الإدراج.